

جمهورية السودان

MINISTRY OF FINANCE AND
NATIONAL ECONOMY
DIRECTORATE GENERAL
OF INTERNAL AUDIT

Office Of General Director
Tel: 773035 ~ 778254



وزارة المالية والاقتصاد الوطني
الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة

مكتب المدير العام

تلفون : ٧٧٣٠٣٥ ~ ٧٧٨٢٥٤

النمرة: وم (و/ا) ع م د / ١ / ٤

التاريخ : ٢١ فبراير ٢٠٠٦

الموافق : ٢٤ محرم ١٤٢٧ هـ

السيد /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: -توريد كافة الإيرادات والمتحصلات والرسوم المصلحية

إلى حساب الصندوق القومي للإيرادات

أرجو أن أرفق لكم صورة من المنشور المالي رقم (٤) بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٦ م والمرفق معه صورة من القرار الوزاري رقم (٢) الصادر من السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني بالإنباء بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢ م حول عدم تجنيب الإيرادات وتوريدها لحساب الصندوق القومي للموارد والإيرادات ببنك السودان .

للتكرم بمتابعة تنفيذ ما ورد به وعكس موقف التنفيذ عبر تقارير المراجعة الداخلية

وجزاكم الله خيراً

عبد القادر مبرغني الخضر

نائب مدير عام للمراجعة الداخلية
لأجهزة الدولة

معنون الى

السادة/ مديري المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية .

صورة الى :-

السادة / مدراء الإدارات بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية .



P.O.Box: 298 Khartoum
Fax: 83781831
Tel: 83772404 - 83770423

من ب.أ. الخرطوم
فاكس: ٨٣٧٨١٨٣١
تلفون: ٨٣٧٧٢٤٠٤ - ٨٣٧٧٠٤٢٣

Ref:.....
Date:.....

الرقم:
التاريخ:
وم ١ / د ح / ١٢٣
٢٠٠٦ / ١ / ١٦

٩٨

السيد / د. محمد الفتح بيك

منشور مالي رقم (٤)

الموضوع: توريد كافة الإيرادات والمتحصلات والرسوم المصلحية

الى حساب الصندوق القومي للإيرادات

استناداً الى قرار السيد/وزير المالية والاقتصاد الوطني بالإتابة رقم (٢) بالنمرة و م أ و / م و بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢م حول الموضوع اعلاه .

بهذا نوجه كافة الوزارات والمصالح والهيئات الاتحادية بتوريد إيراداتها من الرسوم المصلحية والمتحصلات الاخرى المربوطة بموازنتاتها الى حساب الصندوق القومي للإيرادات ببنك السودان حساب رقم (٦٩١١/١/٢١) .

علماً بأن القرار الوزاري المشار إليه قد منع منعاً باتاً تجنيب اي إيرادات مهما كانت الاسباب وأوقف كل المقاصات والتحويلات التي تتم من الوحدات الإيرادية الحكومية للوحدات الاخرى.

على مديري الحسابات والمراقبين الماليين العمل على تنفيذ ما جاء بهذا المنشور

و/فادتنا .

وبالله التوفيق

د. محمد الفتح بيك

مدير عام ديوان الحسابات

- معنون للسادة.....
- ونلاء الوزارات ومديري المصالح والهيئات الاتحادية.
- صورة للسادة...
- المراجع العام.
- مدير المكتب التنفيذي للسيد/ الوزير .
- مديري المكاتب التنفيذية للسادة/ وزراء الدولة.
- محافظ بنك السودان.
- مدير المكتب التنفيذي للسيد/ الرئيس.
- مدير عام المالية والموازنة.
- مدير عام المراجعة الداخلية.
- مدير التدفقات النقدية.
- مدير إدارة المقيوضات والمدفوعات .
- مدير الحسابات المركزية.
- مدير المكتب التنفيذي للسيد/ المدير العام.

جمهورية السودان
جمهورية السودان

Republic of the Sudan

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

MINISTRY OF FINANCE & NATIONAL ECONOMY

من ب. ٢٩٨ الخرطوم

تاليمانية (جمهورية السودان)

تلفون ٧٧٧٠٥٦٦ / ٧٧٧٠٥٦٦

فاكس ٧٧٦٦١٩ - ٧٧٠٥٧٦ - ٧٧٦٦١٩

P.O.Box: 298 Kh.

Cable: Mahisudan

Tel: 777563/ 784378

FAX: 776081 - 770576 - 771619



الوزير

THE MINISTER

النمرة: و م أ و م و

التاريخ: ٢٠٠٦/١/٢م

قرار وزاري رقم (٢٠٠٦/١/٢م)

الموضوع: فتح حساب جاري ببنك السودان باسم الصندوق القومي للإيرادات

- إستناداً لنص المادة (١١٠) والمادة (١٩٧) من دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥ مقرة مع المادة (٤) من قانون تخصيص الموارد والإيرادات إصدار القرار الآتي نصه:
١. فتح حساب جاري ببنك السودان باسم الصندوق القومي للموارد والإيرادات لتودع به كل الموارد والإيرادات المحصلة بواسطة أو لصالح الحكومة القومية.
 ٢. يصرف من الحساب المبالغ المخصصة بقانون تخصيص الموارد والإيرادات لمستويات الحكم المختلفة والولايات المنتجة للبتترول وفقاً لنص المادة (١٩٨) من دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٣) من ذات القانون
 ٣. على الوحدات الإيرادية إيداع كافة إيراداتها الى الحساب المذكور وبمنع منعا باتا حجز أو تجنيب أي إيرادات مهما كانت الاسباب.
 ٤. توقف كل المقاصات والتحويلات من الوحدات الإيرادية .
- على الجهات المختصة وضع القرار موضع التنفيذ.

صدر تحت توقيع والي... الحجة... الموافق... ٢٠٠٦/١/٢م

والله التوفيق

أحمد مجنوب أحمد

وزير المالية والاقتصاد الوطني بالإنابة



Ref:.....

الرقم: و.م.أ. / د.ج. / ١٤٣٢.....

Date:

التاريخ: ١٧/٤/٢٠٢٢م.....

..... / السيد

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

منشور مالي رقم (١٥) لعام ٢٠٠٦ م
الموضوع: ضوابط الصرف على الاعتماد المخصص

البند التثريه بالفصل الثاني بالموازنة العامة

تلاحظ بأن بعض السادة المسؤولين بالوزارات والوحدات بأجهزة الدولة يقومون بالتصديق بمبالغ دورية وبشكل راتب (اعتماد خاص بالسادة الوزراء والوكلاء) و تصرف بأسمائهم دون تحديد أوجه صرف محدد للإنفاق والصرف خصماً علي النثرية بالفصل الثاني المصق بموازنة الوحدة وذلك بدون مستندات مؤيدة للصرف .

عليه فان الإعتماد المرصود بالموازنة هو إعتماد مالي مخصص لمقابلة التصديقات الخاصة بمساعدة بعض الجهات والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة بالوحدة وكذلك لمقابلة تسيير مكاتب السادة الوزراء والوكلاء والادارات الأخرى بالوزارة أو الوحدة في صورة نثرية تحدد بسقف مالي لمقابلة توفير الإحتياجات الضرورية وشراء المستلزمات الطارئة لمكاتب السادة الوزراء ويتم صرف مبالغ هذه النثرية لمديري المكاتب التنفيذية (سلفية مستديمة) إعتماد دائري ويتم صرف النثرية بموجب أنموذج مالي رقم (١٠) ويتم قيد الصرف في سجل خاص بذلك أنموذج مالي (٦٣) بواسطة (حافظ النثرية) وتجدد النثرية بصورة دورية ويستكمل أصل السلفية وتتم إزالة المبلغ في نهاية العام من عهدة حافظ النثرية.

هذا البند لا يمثل اعتماداً خاصاً للسادة الوزراء في صورة منحه أو مكافأة أو إمتياز حسبما نص قانون شاغلي المناصب الدستورية والتنفيذية وإمتيازاتهم لسنة ٢٠١١م .

كما نود الإفادة بأن المدير المالي بالوحدة مكلف من وزارة المالية والاقتصاد الوطني لتنفيذ الموازنة (تحصيلاً و صرفاً) في إطار القوانين والنظم المالية والمحاسبية الصادرة من المجلس الوطني ومجلس الوزراء والسيد/ وزير المالية والاقتصاد الوطني وذلك لتفعيل دور أدوات الرقابة المالية لضبط الأداء المالي والمحاسبي .

وبالله التوفيق،،،،،

معنون للسادة.....

- وكلاء الوزارات

- مديري الهيئات الحكومية

صورة للسادة...

- المراجع العام.

- مدير المكتب التنفيذي للسيد/ الوزير .

مديري المكاتب التنفيذية للسادة / وزراء الدولة.

- مدير المكتب التنفيذي للسيد / الوكيل.

- مدير عام المالية والموازنة.

- مدير عام المراجعة الداخلية.

١٠ مدير السياسات والنظم المحاسبية.

د. محمد الفتح بك

مدير عام ديوان الحسابات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية السودان

MINISTRY OF FINANCE AND
NATIONAL ECONOMY
DIRECTORATE GENERAL
OF INTERNAL AUDIT
Office Of General Director



وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة

مكتب المدير العام

النمرة: و م / ا ع م د / ١ / ٤

التاريخ: ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٦

السيد |

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

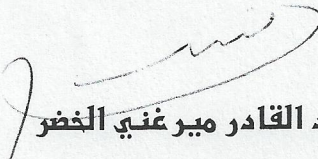
الموضوع : الأمر الوزاري رقم (٣٧)

الخاص بالتزام الوحدات الحكومية والهيئات بقانون ضريبة الدخل

أرجو أن أرفق لكم صورة من خطاب مكتب السيد وزير الدولة للمالية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠٠٦
والمرافق معه صورة من الأمر الوزاري رقم (٣٧) الصادر من السيد وزير الدولة للمالية
حول الموضوع أعلاه.

للتكرم بمتابعه تنفيذ ما ورد به وعكس موقف التنفيذ عبر تقارير المراجعة الداخلية .

وشكرا؛


عبد القادر ميرغني الخضر
مدير عام المراجعة الداخلية
لأجهزة الدولة بالإنابة

معنون إلي :

السادة / مدراء المراجعة الداخلية

• بالوحدات الاتحادية

• بالهيئات العامة وشركات القطاع العام

صورة إلي :

السيد / وكيل وزارة المالية

السيد / مدير مكتب السيد وزير الدولة للمالية

P.O.Box: 298 Kh.
Cable : Malisudan
Tel: 777563/ 784378
FAX : 776081 - 770576 - 771619

جمهورية السودان
Republic of The Sudan
وزارة المالية والاقتصاد الوطنى
MINISTRY OF FINANCE & NATIONAL ECONOMY



THE MINISTER

وزير

(٣٧)
أمر وزارى رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦م

الموضوع: التزام الوحدات الحكومية والهيئات بقانون ضريبة الدخل

تهدف السياسة المالية في موازنة عام ٢٠٠٦م إلى زيادة نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة وذلك بتوسيع القاعدة الضريبية أفقياً ورأسياً وتحقيق العدالة الاجتماعية وحتى يتحمل كل قادر نصيبه العادل من الأعباء العامة للدولة. ويتحقق ذلك بالسعي الدؤوب لفتح آفاق التعاون والتنسيق بين ديوان الضرائب والوزارات والوحدات الحكومية والهيئات المختلفة لدعم التحصيل الضريبي وانسياب المعلومات ورفع كفاءة الأداء وصيانة المال العام .

بهذا نوجه جميع أجهزة الدولة والهيئات وشركات القطاع العام بالالتزام التام والصارم لاستيفاء متطلبات أحكام قانون ضريبة الدخل ١٩٨٦ وقانون الضريبة على القيمة المضافة لسنة ١٩٩٩ وقانون رسم الدمغة لسنة ١٩٨٦ ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة ١٩٩٥ (تعديل لسنة ٢٠٠٣) في المجالات الآتية:-

١. شهادة خلو طرف من الضرائب كشرط لإكمال المعاملات المالية والتجارية وذلك وفقاً للمادة (٧٠) من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٦ .
٢. البطاقة الضريبية وفقاً للمادة (٨٢) من قانون ضريبة الدخل والمادة (٦١) من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة ١٩٩٥ (تعديل ٢٠٠٣) حيث يجب أن لا يتم التعامل مع أي جهة ما لم تبرز البطاقة الضريبية .
٣. تمكين ومد ديوان الضرائب بكافة المعلومات الخاصة بكل المعاملات في السلع والخدمات (عطاءات ومشتريات ومدفوعات) التي تتم بين الوحدات الحكومية الاتحادية والولائية والهيئات والشركات العامة مع كافة الأشخاص الأفراد أو الشركات ، طبقاً للمادة (٤٠) من قانون ضريبة الدخل .

- النائب العام
- المراجع العام
- محافظ بنك السودان
- وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني
- الأمين العام لديوان الضرائب
- مدير عام ديوان الحسابات
- مدير الإدارة العامة للمراجعة الداخلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
جمهورية السودان

MINISTRY OF FINANCE AND
NATIONAL ECONOMY
DIRECTORATE GENERAL
OF INTERNAL AUDIT
Office Of General Director



وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة

مكتب المدير العام

التمرة: وم او/ع م د / ١/٤

التاريخ: ١٩ أغسطس ٢٠٠٦

السيد/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: القرار الوزاري (٦٣) لسنة ٢٠٠٦ والخاص بتجنيب الإيرادات

أرجو أن أرفق لكم صورة من القرار الوزاري رقم (٦٣) الصادر من السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠٠٦ حول عدم تجنيب الإيرادات أو جزء منها وتوريدها إلى حساب الحكومة الرئيسي ببنك السودان. لأهمية الأمر يرجى التكرم بمتابعة تنفيذ ما ورد بالقرار الوزاري أعلاه وعكس موقف التنفيذ عبر تقارير المراجعة الداخلية مع إفادة كافة المراجعين العاملين معكم بمحتوي هذا القرار.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

عبد القادر ميرغني الخضر
مدير عام المراجعة الداخلية
لأجهزة الدولة بالإمانة

معنون إلى :-

السادة / مدراء المراجعة الداخلية بالوحدات الاتحادية

صورة إلى :-

السيد / مدير مكتب السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني

السادة / مدراء المكاتب للسادة وزراء الدولة للمالية

السيد / مدير المكتب التنفيذي للسيد الوكيل

السيد / مدير عام ديوان الحسابات



التاريخ: ٢٠٠٦/٨/١٧ م

الخمسة: وم أو م و / قرارت وزارة

قرار وزاري رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ م
إلغاء كل التصديقات أو التخويلات الصادرة بتجنيب جزء أو نسبة
من الإيرادات المربوطة بموازنة الوحدات الإيرادية الاتحادية
واقف الرسوم الإضافية

استناداً إلى قرار المجلس الوطني رقم ٢٠٠٦/١٧ م وقرارات مجلس الوزراء الخاص بترشيد
الصرف، بهذا تقرر الآتي:-

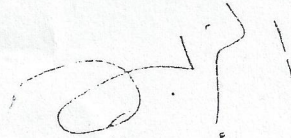
- إلغاء جميع التصديقات والتخويلات الصادرة من هذه الوزارة للوزارات والوحدات الحكومية بالسماح لها بتجنيب الإيرادات وحجز جزء منها لتوريدها لحساباتها ببنك السودان أو المصارف الأخرى أو توريدها بخزائنها بغرض دعم بنود التسيير أو لأي سبب آخر.
- على الوحدات الاتحادية توريد كافة إيراداتها ومتحصلاتها المقدرة بالموازنة إلى حساب الحكومة الرئيسي ببنك السودان واستلامها حسب النماذج المنصوص عليها بلائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة ١٩٩٥ م.
- على بنك السودان عدم قبول أي توريد أو إيداعات في حساب الوحدات الحكومية تحت المجموعة (١٢).
- عدم فرض أي رسوم إضافية أو زيادة الفئات المقررة دون أخذ موافقة وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

وفي حالة عدم الالتزام بما ورد أعلاه ستتخذ فوراً كافة الإجراءات المالية والمحاسبية والعقوبات اللازمة.

يتم تطبيق هذا القرار من تاريخ صدوره.

والله الموفق ،،،،،

صدر تحت توقيعي في اليوم ٢٢ من شهر العام ١٤٢٧ هـ الموافق اليوم من شهر
الذي يوافق ٢٠٠٦ م.



الوزير أحمد الحسن

وزير المالية والاقتصاد الوطني

معنون إلى السادة:-

- الوزراء الاتحاديون
 - وكيل وزارة المالية
 - مدير عام ديوان الحسابات
 - مدير عام الإدارة العامة للمالية والموازنة
- صورة للسادة:-

- المراجع العام
- محافظ بنك السودان
- مدير عام المراجعة الداخلية

جمهورية السودان

MINISTRY OF FINANCE AND
NATIONAL ECONOMY
DIRECTORATE GENERAL
OF INTERNAL AUDIT
Office Of General Director



وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة

مكتب المدير العام

التمرة: وم/و/ع م ٤/١/٥

التاريخ: ٢٠٠٦/٩/١٠ م

السيد/ مدير وحدة المراجعة الداخلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**الموضوع: القرار الوزاري رقم (٥٢) حول تحديد سقفوات الشراء والتعاقد
المسموح بها دون الرجوع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني**

أرجو أن أرفق لكم نسخة من القرار الوزاري رقم (٥٢) الصادر من السيد/ وزير الدول للمالية
بالرقم وم/و/ش ت/ ١/٥٠ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٦ حول تحديد السقفوات الخاصة بالشراء والتعاقد المسموح
بها دون الرجوع لوزارة المالية
للتكرم بمتابعة موقف تنفيذ ما ورد به وعكس موقف التنفيذ عبر تقارير المراجعة الداخلية
وافادتنا بما تم

وجزاكم الله خيراً ،،،،

عبد القادر مير غني الخضر
مدير عام المراجعة الداخلية
لأجهزة الدولة

معنون الي:-

مدراء المراجعة الداخلية

- بالوحدات الاتحادية
- بالهيئات العامة وشركات القطاع العام
- صورة الي السادة:-
- مدراء مكاتب السادة/ وزراء الدولة للمالية
- مدير مكتب السيد/ وكيل وزارة المالية



التاريخ: ٢٠٠٦/٧/١٦ م

وم أو / ش ت / ١ / ٥٠

قرار وزاري رقم (٥٢)

تحديد سقفوفات الشراء والتعاقد المسموح بهادون الرجوع الى وزارة المالية والاقتصاد الوطني

التزاماً بالسياسات العامة الهادفة الى ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد المشتريات الحكومية وتحقيقاً لأكبر قدر من الشفافية في جميع اجراءاتها مشيراً للقرار الوزاري رقم (٦٥) الصادر في ٢٠٠٥/٧/٢٧ م والقرارات السابقة حول السقفوفات المالية للتصديق بالشراء واستناداً لنص المادة (١/٦٢) من لائحة الاجراءات المالية والمحاسبية لسنة ١٩٩٥ م فقد نقرر الاتي :-

اولاً:- اجراء تعديلات علي السقفوفات المالية للتصديق بالشراء بحيث تكون قيمة المشتريات المسموح بها كحد اقصى كما يلي :-

المديرين العاميين للهيئات والشركات الحكومية :-

- . المناقصة العامة بما لايزيد عن ٣٠ مليون دينار (فقط ثلاثون مليون دينار).
- . المناقصة المحدودة بما لايزيد عن ١٥ مليون دينار (فقط خمسة عشر مليون دينار).
- . الشراء المباشر بما لايزيد عن ٧,٥ مليون دينار (فقط سبعة مليون وخمسمائة الف دينار).

وكلاء الوزارات ومديرى ورؤساء الاجهزة الاتحادية المختلفة :-

- . المناقصة العامة بما لايزيد عن ٢٠ مليون دينار (عشرون مليون دينار).
- . المناقصة المحدودة بما لايزيد عن ١٠ مليون دينار (فقط عشرة مليون دينار).
- . الشراء المباشر بما لايزيد عن ٥ مليون دينار (فقط خمسة مليون دينار).

علي جميع الوحدات مـذ وزارة المالية والاقتصاد الوطني (الادارة العامة للشراء والتعاقد) بتصنيف المشتريات حسب اسلوب وصنف وقيمة السلعة او الخدمة محل الشراء والاستمرار في تقديم البيانات المفصلة وتحقيقاً للتعاون المتبادل في تقديم المعلومات الخاصة بحجم الشراء الحكومي سيتم إفاد فرق حصر ومتابعة .

مستند
مستند
مستند

نابيا :-

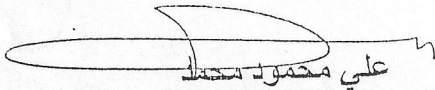
أن تتم كل إجراءات الشراء والتعاقد وفقاً لللائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لعام ١٩٩٥م وفي حالة الاعلان لمدة اقل من الحد الادني او التوصية لغير الاقل الاول سعراً فيجب الحصول علي تصديق وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

ثالثاً :-

ان يتم الالتزام بهذا القرار وعدم تطبيق السقوفات المالية الصادرة بموجب اللوائح المالية الداخلية فيما يتعارض مع هذا القرار .

صدر تحت توقيع في اليوم (التاسع عشر من جمادي الاخر / ١٤٢٧هـ) الموافق (السادس عشر من يوليو / ٢٠٠٦م) .

صالح المولي لنا ولكم توفيق ورضاء

 علي محمود

وزير الدولة بالمالية

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

صورة الي:

السيد/ الوزير

السادة/ وزراء الدولة بالمالية

السيد/الوكيل

معنون للسادة :

وكلاء الوزارات الاتحادية ومديري المصالح الاتحادية

السادة مديري الهيئات العامة والشركات الحكومية

